

المحاضرة العاشرة / واقع الاتصال السياسي في الجزائر تمهيد :

يعد الاتصال السياسي في الجزائر من أولويات السلطة الحاكمة، خاصة وأن الجزائر كانت مقبلة على مرحلة انتقالية بعد استقلالها، إذ استغلت كل وسائل الإعلام لخدمة مشاريع التطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي أقرتها الحكومة الجزائرية فيما سمته بمعركة البناء والتشييد، وقد عرفت مرحلة التعددية السياسية ظهور العديد من الصحف المستقلة التي كانت في بداياتها تعد بالكثير، لكن الشروط والرقابة الغير مباشرة جعلتها أداة في يد الحكومة، لتجسد اتصال سياسي في اتجاه واحد ساهمت في تعزيزه الأوضاع الأمنية الخاصة التي عاشتها الجزائر آنذاك، أما عن القطاع السمعي البصري فلم يشهد أي جديد ذلك أنه كان في خدمة خطاب سياسي موحد، إلى أن أقر فتح القطاع مع قانون الإعلام لسنة 2012، ورغم إنشاء العديد من القنوات الخاصة، إلى أن الاتصال السياسي بقي يراوح مكانه، وتفصل هذه المحاضرة في هذه النقاط وغيرها مبرزة واقع الاتصال السياسي في الجزائر.

1. مستويات الاتصال السياسي في الجزائر:

يستند الاتصال السياسي في الجزائر على أشكال ومستويات مختلفة من الاتصال تتمثل في:

➤ اتصال عن طريق الجماعات السياسية: وتقوم به الجماعات السياسية في الجزائر بواسطة وسائل مؤسساتية كالبرلمان الأحزاب والتنظيمات.. إلخ. يهدف للتعرف على الاتجاهات السائدة لدى الجماهير حول موضوعات معينة تخص ميادين الحياة داخل البلد وخارجه، ونقل للرأي العام المحلي كل ما تراه ضروريا وهاما للحصول على التأييد الشعبي لسياساتها وأهدافها، المتعلقة بالأوضاع عامة مثل: الأيديولوجيات الاقتصادية والانتماءات السياسية وقطاع التربية والصحة والنقل.. إلخ¹.

وتسعى الجماعات السياسية في إطار سياستها الاتصالية في التأثير على الرأي العام وتشكيل الإرادة العامة للمواطنين، عبر إعطاء أهمية كافية للاتصال الخارجي، للمساعدة على التواصل مع جمهور المواطنين. وذلك بالتنسيق مع مختلف هيئات المجتمع المدني، في سبيل مناقشة وحل المشاكل المطروحة، وكذا إعلام وتعريف

المواطنين بقرارات السلطة السياسية. وتوفر المجالس التشريعية المناخ المناسب للاتصال السياسي وذلك عبر المناقشات العامة للقوانين أو عبر النشاطات المتعلقة بالعمل التشريعي².

الاتصال السياسي عن طريق وسائل الإعلام: تعمل أنظمة الحكم في غالبية الدول ومنها الجزائر، على استخدام وسائل الاتصال مثل الجرائد والمجلات من أجل توجيه الرأي العام المحلي، وتحديد مواقفه المساندة لسياستها وبرامجها، ومحاولة إضعاف ظاهرة الرفض والمعارضة لهذه السياسات، فالصحافة المكتوبة في ممارستها للديمقراطية تصنع الرأي العام للجماهير من خلال الدور التعليمي والدور الإعلامي والدور التكويني أو التوفيقي للاتصال الجماهيري. فضلا عن دور مزدوج رقابي وإقناعي، من خلال توفير المعلومات للمواطن ليكون على علم بالأحداث والتطورات الحاصلة، وكذا توفير منبر لعرض الآراء ووجهات النظر السياسية المختلفة³.

كما توظف الوسائل السمعية البصرية على غرار التلفزيون، الذي يعد وسيلة جد مهمة في المجال السياسي، نظرا للقوة التأثيرية له وتوفر الصورة والصوت وعناصر الجذب الأخرى، وكذا توفر عنصر الجودة ومخاطبته لكل الأعمار والمستويات الثقافية والفكرية.

2. الاتصال السياسي في الجزائر قبل التعددية السياسية:

إن المتأمل لهذه المرحلة 1962-1989 يلحظ أن عملية الاتصال السياسي ارتكزت بالأساس على وسائل الإعلام العمومية المتوفرة آنذاك، والتي كانت خاضعة للإدارة والسيطرة المباشرة للسلطة السياسية الوطنية (التلفزة الوطنية والإذاعة الوطنية والصحف المكتوبة)، فقد عرف المشهد الإعلامي في الجزائر في تلك الفترة بارتباطه الشديد بالمشهد السياسي، الذي تميز بانتهاج النظام السياسي الجزائري للنهج الاشتراكي من خلال سيطرة الحزب الحاكم، والمتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني على مقاليد الحكم في الجزائر. ويتميز النظام الاشتراكي عموما بتحكم الدولة أو الحزب الحاكم⁴.

عرف المشهد السياسي الجزائري خلال هذه الفترة. سيطرة حزب جبهة التحرير الوطني على الحكم، وفي ظل الظروف الانتقالية بعد الاستقلال، فرضت على السلطة السياسية ضرورة التواصل مع الشعب للخروج من الوضعية الصعبة، وأملا في تحقيق التفاف الشعب حوله ودعمه⁵.

3. الاتصال السياسي في الجزائر بعد التعددية السياسية:

احتكرت السلطة السياسية قطاع السمعى البصري ولم تفتحه أمام الخواص إلا سنة 2014، أين تمت المصادقة على فتح مجال السمعى البصري من خلال قانون رقم 04/14 المؤرخ في 2014/02/24، إذ كان ينظر إلى هذا القطاع بحساسية مفرطة في بعض الأحيان نظرا للسمات والخصائص التي يتحلى بها من جهة، والخوف من انفلات الأمور وتعهدها أو استغلالها من طرف جهات معينة في حالة فسخ المجال أمام الخواص من جهة أخرى، وقد جعلت السلطة من الوسائل السمعية البصرية بمثابة أجهزة لتسويق سياساتها في أي وقت وبدون شروط، إذ ورد في المادة رقم 9 من قانون الإعلام الجزائري 1990 أن: "للحكومة أن تبرمج أو تبث أو تنشر في أي وقت التصريحات والبيانات المكتوبة والمنطوقة أو المتلفزة التي تراها ضرورية، على أن يعلن على أنها صادرة عن الحكومة"⁶.

وفي ظل الانفتاح الإعلامي لازالت القنوات الإعلامية الخاصة في الجزائر بعيدة عن الخطاب السياسي الفاعل، ذلك أن القنوات الخاصة المستحدثة في أغلبها ذات محتويات ترفيهية، بعيدة عن معالجة القضايا السياسية الجادة بالمستوى المطلوب.

أما عن الصحافة المكتوبة يمكن القول أن الاتصال السياسي على مستوى الصحافة المكتوبة لم يرق للمستوى المطلوب، كونه يكتفي بنقل المعلومة وتنقية ما يجب أن ينشر وذلك وفق معايير غير مهنية في الكثير من الأحيان، علاوة على عدم تأدية أحد أهم الأدوار المنوطة به في الدول المتقدمة، وهو نقد ومراقبة السلطة، إضافة إلى عدم انفتاحها على مختلف الفعاليات السياسية⁷.

4. استراتيجيات تطوير الاتصال السياسي في الجزائر:

لتطوير الاتصال السياسي في الجزائر يستلزم انتهاج استراتيجية محكمة تقوم على:

- إعادة النظر في الخارطة السياسية في الجزائر.
- العمل على إعداد الفرد الجزائري لمرحلة جديدة، من خلال خلق ثقافة اتصالية وسياسية لدى الفرد الجزائري، والعمل على توعيته ليجيد التعامل مع المعطيات والمعلومات التي يحصل عليها.
- تطوير مجال الاتصالات.

- الانفتاح على الجامعة وتشجيع البحث في مجال الاتصال السياسي، لأنها تعتبر محركا قويا سواء من حيث الأفكار أو من حيث دراسات وتطوير الاتصال السياسي بشكل يخدم الوطن¹¹.
- فيما يتعلق بالكتل والأحزاب السياسية لابد لها من تولي أهمية كبيرة للجانب الإعلامي، وان تكشف من نشاطها وعملها، وأن لا يقتصر نشاطها الإعلامي على الاتصال المباشر والمواجهي مع منخرطيه في بعض المناطق المحدودة من الوطن، وفي مناسبات معينة، بل يجب عليها أن تنفتح على منخرطيه ومناضليها إعلاميا¹².

خاتمة :

عرف الاتصال السياسي تطورا ملحوظا بتطور وسائله خاصة منها الوسائل الإعلامية كشبكة الانترنت وتطبيقاتها المتنوعة، التي ساهمت في تحول المجال العمومي، وفسحت المجال للجماهير البسيطة للتحويل إلى فاعلين في العملية السياسية. مما ساهم في تعزيز الديمقراطية. ولا زالت إفرازات هذه التكنولوجيا في تزايد مستمر إذ لم تكشف بعد عن كل الإمكانيات التي ستقدمها في المجال السياسي، على غرار باقي المجالات الاجتماعية الأخرى.